مشروع تمويل العمل المناخي على أساس الاحتياجات

استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022-2030

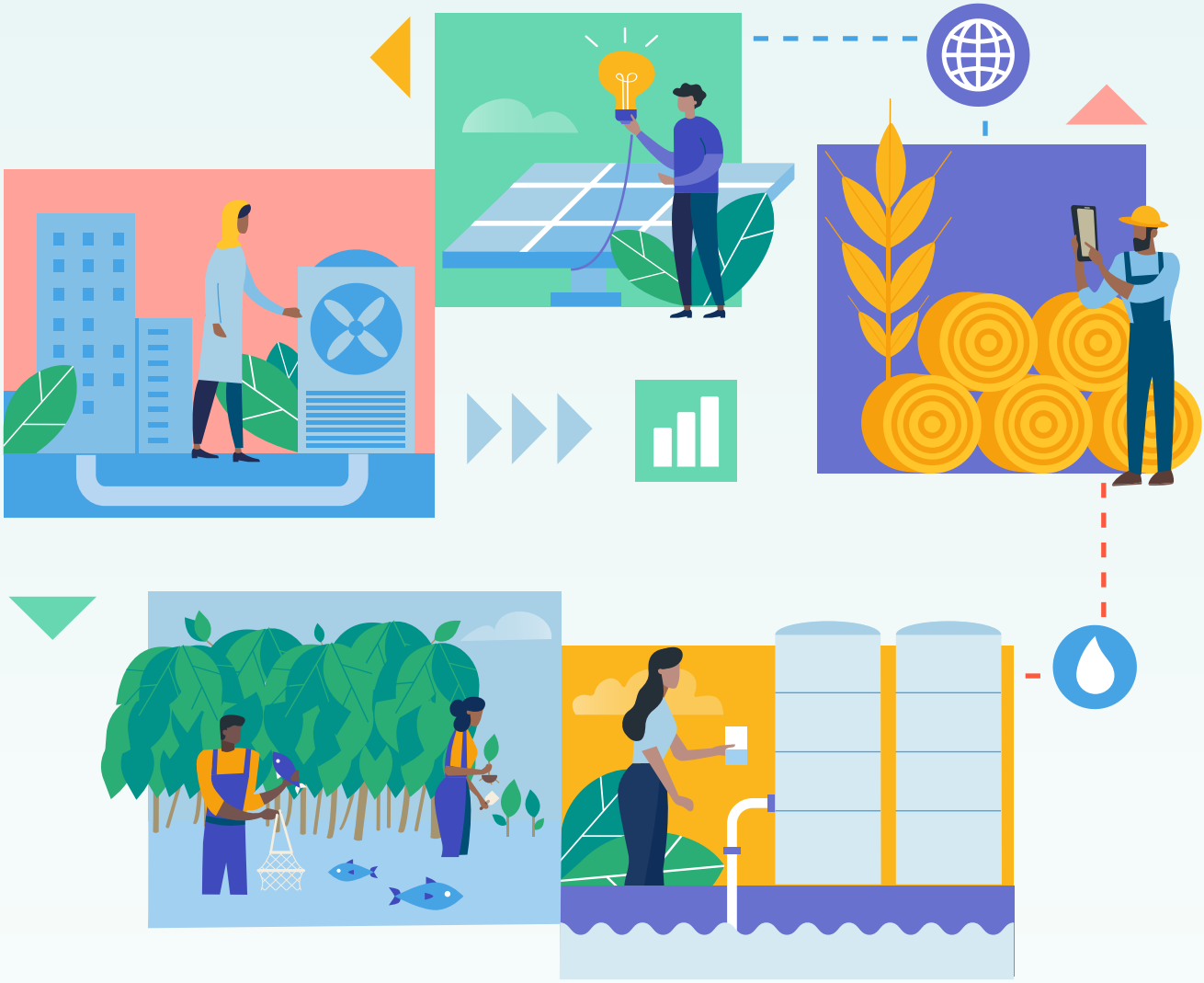

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

United Nations
Framework Convention on
Climate Change

المحتويات

أولاً. مقدمة	**4**
ألف. معلومات أساسية	4
باء. السياق الإقليمي	4
ثانياً. احتياجات تمويل العمل المناخي وحالة تدفقات التمويل	**5**
ألف. احتياجات تمويل العمل المناخي	5
باء. تدفقات تمويل العمل المناخي	6
ثالثاً. الالتزام بالعمل المناخي	**6**
رابعاً. الإطار الاستراتيجي	**7**
ألف. الهدف	7
باء. الغايات	8
جيم. المبادئ الأساسية	8
دال.النتائج المتوقعة	8
هاء.ركائز العمل	8
واو.الترتيبات المؤسسية	9
خامساً. مجالات العمل التعاوني الاستراتيجية	**10**
ألف. المجال الاستراتيجي 1. تعزيز قدرات الحصول على تمويل العمل المناخي	10
باء. المجال الاستراتيجي 2: تيسير تعبئة التمويل المناخي	12
الحواشي	**15**

أولاً. مقدمة

ألف. معلومات أساسية

1. طُوّرت استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته في إطار مشروع تمويل العمل المناخي على أساس الاحتياجات، الذي يأتي استجابةً لطلب مؤتمر الأطراف في دورتيه الثالثة والعشرين والسادسة والعشرين من أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ استكشاف السُبُل والوسائل الكفيلة بمساعدة الأطراف من البلدان النامية على تقييم احتياجاتها وأولوياتها في مجال تمويل العمل المناخي وعلى ترجمة هذه الاحتياجات والأولويات إلى أفعال[1].

2. طلب مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، من الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته. وعلى وجه التحديد، طلب المجلس أن تقدّم الاستراتيجية التوجيه للدول العربية[2] بشأن كيفية تقييم احتياجاتها وبشأن الحصول على تمويل العمل المناخي وحشد الموارد من الصناديق العالمية، بما في ذلك من خلال الصناديق الثنائية والمتعددة الأطراف، مع التركيز على تمويل التكيّف كأولوية إقليمية[3]. وشدّد وزير البيئة المصري، بصفته رئيسًا للدورة الثانية والثلاثين لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، على الحاجة الملحّة إلى رفع سويّة تمويل المناخ في المنطقة وإعطاء الأولوية للتكيّف من خلال التمويل القائم على المنح، مسلّطًا الضوء على أهمية الاستراتيجية كمساهمة إقليمية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، الذي ستستضيفه مصر في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

3. تستند الاستراتيجية إلى التقييم الفني لتمويل العمل المناخي في المنطقة العربية[4]، الذي أُعدّ في إطار مشروع تمويل العمل المناخي على أساس الاحتياجات في المنطقة العربية الذي أطلقته أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وأمانة جامعة الدول العربية وأمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويوجز هذا التقييم تدفق تمويل المناخ إلى المنطقة والاحتياجات التي أعربت عنها البلدان استنادًا إلى تقاريرها الوطنية. وقد تضمنت عملية إعداد التقييم سلسلة من المشاورات الإقليمية مع الخبراء الوطنيين وتحليلًا للثغرات بالعلاقة مع احتياجات تمويل العمل المناخي.

باء. السياق الإقليمي

4. تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية تُفاقمها الآثار السلبية لتغيّر المناخ الواضحة بالفعل في قطاعات عدة كالمياه والزراعة والبنية التحتية والصحة والسياحة. وتسهم هذه الآثار في قابلية تأثر المنطقة بتغير المناخ وتعرضها لمخاطر الكوارث.

5. يبلغ عدد سكان الدول العربية أكثر من 436 مليون نسمة، 60 في المائة منهم دون سن 30 عامًا، وهي تشكّل إحدى أكثر المناطق جفافًا في العالم، إذ تصنّف أكثر من 90 في المائة من أراضيها على أنها قاحلة أو بالغة القحل. وتعتبر 19 دولة من الدول العربية الـ 22 شحيحة المياه وتقع 13 منها دون عتبة ندرة المياه العذبة المطلقة البالغة 500م^3 للفرد سنويًا. وتُبين الإسقاطات المناخية الإقليمية الصادرة عن المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية التأثر الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة العربية أن من المتوقع أن يرتفع المتوسط السنوي لدرجة الحرارة في المنطقة في إطار سيناريو الانبعاثات العالية إلى ما قد يصل إلى 4.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. ومن المتوقع أن يتجه هطول الأمطار اتجاهًا متناقصًا إلى حد كبير في أنحاء المنطقة العربية جميعها حتى نهاية القرن، كما من المتوقع أن تعاني بعض المناطق زيادة في كثافة وحجم هطول الأمطار في مواسم معينة. ومن المتوقع أيضًا زيادة تواتر وشدة الأحداث الجوية القصوى في المنطقة، بما في ذلك السيول المفاجئة وحالات الجفاف والعواصف الرملية[5].

6. الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة وسُبُل العيش لنحو 38 في المائة من سكان المنطقة، لكنها لا تسهم إلا بـ 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويُتوقع أن ما يصل إلى 84 في المائة من الأراضي الزراعية في المنطقة معرّضة بشدة لمخاطر التغيّرات في توفر المياه والزيادة في درجة الحرارة[6].

7. يُتوقع أن ينخفض الناتج الزراعي الإقليمي نتيجة لتغيّر المناخ بـ 21 في المائة بحلول عام 2080، مع انخفاض غلة بعض المحاصيل بما يصل إلى 60 في المائة.

وتؤثر الأحداث المناخية القصوى، بما في ذلك السيول المفاجئة والجفاف وموجات الحر والعواصف، على الأمن المائي والغذائي وصحة الإنسان والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى المجتمعات والمدن الساحلية. وهناك حاجة إلى إجراءات عاجلة للتكيّف مع تغيّر المناخ[7].

8. في الوقت نفسه، تدنت مؤخرًا القدرة على الوفاء بالالتزامات المناخية بفعل الحاجة إلى توجيه الموارد المالية نحو التعامل مع جائحة فيروس كورونا في عام 2019. وقد بلغ إجمالي الدين العام في المنطقة العربية في عام 2020 أعلى مستوى له تاريخيًا فوصل 1.4 تريليون دولار، بينما كان الكثير من الدول العربية، وخاصة الأقل نموًا من بينها، يعاني أصلًا أعباء ديون ثقيلة قبل الوباء وما تلاه من أزمة غذاء وطاقة[8]. وبما أن المنطقة العربية تعتمد على الواردات الغذائية لتلبية احتياجات أمنها الغذائي، فإنها معرّضة بشدة لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية. وفي عام 2019، استضافت المنطقة العربية أكثر من 40 مليون مهاجر ولاجئ، كانت من بين كل ثلاثة منهم امرأة أو فتاة[9]، ما يفاقم الضغط على الموارد الحكومية المحدودة.

9. تعاني المنطقة العربية أكبر فجوة في العالم فيما يتعلق بالحصول على الائتمان، ما يحدّ من فرص استثمار القطاع الخاص في أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تمثل نحو 96 في المائة من الشركات المسجّلة في المنطقة و50 في المائة من فرص العمل. ولدى المنطقة أحد أدنى حصص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المملوكة للنساء، إذ تبلغ 14 في المائة، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 34 في المائة[10]. ومن شأن تحسين الحصول على التمويل تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستحواذ على التكنولوجيات الخضراء وعلى أن تصبح أكثر منعة تجاه تغيّر المناخ وتسهم في تحقيق تحوّلٍ إلى الطاقة المستدامة عادل وشامل للجميع.

ثانياً. احتياجات تمويل العمل المناخي وحالة تدفقات التمويل

ألف.احتياجات تمويل العمل المناخي

10. التزامًا منها بتعزيز العمل المناخي، قدّمت 21 من الدول العربية الـ 22 مساهمات محددة وطنيًا توجز التزامها بخفض الانبعاثات والتكيّف مع تغيّر المناخ وتعبّر بتفصيل عن احتياجاتها. وإلى منتصف عام 2020، بلغت قيمة احتياجات تمويل المناخ حتى عام 2030 التي حددتها 13 دولة عربية ما بين 436 و478 مليار دولار[11]. وحتى نيسان/أبريل 2022، كانت 16 دولة عربية قد قدّمت مساهمات محددة وطنيًا جديدة أو مُحدّثة، تتضمن المزيد من تقديرات التكاليف لتدابير التكيّف والمشاريع حسب القطاعات.

11. تشمل جميع المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المُحدّثة عنصر تكيّف، إذ إنها تقدم بدرجات متفاوتة معلومات عن تحديات واحتياجات التكيّف، بما في ذلك مَواطن الضعف القطاعية وتدابير التكيّف ذات الأولوية. وتشير جميع الدول، باستثناء دولتين، في مساهماتها المحددة وطنيًا الجديدة أو المُحدّثة إلى فرص منافع مصاحبة للتكيّف والتخفيف.

12. لا تزال تدابير التكيّف تشكّل أولوية بالنسبة للمنطقة، حيث يشكّل قطاعا المياه والزراعة مجالي التكيّف ذوي الأولوية، مع الإشارة أيضًا إلى إدارة المناطق الساحلية والتنوع البيولوجي والصحة والمناطق الحضرية والبنى الأساسية والسياحة. وقد حُدّد قطاع المياه على أنه القطاع الأكثر عُرضةً لمخاطر تغيّر المناخ، وتغطي احتياجات التكيّف فيه الحفاظ على الموارد المائية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، وتحلية المياه، وتجميع مياه الأمطار، ونُظُم الإنذار المبكر، وسياسة قطاع المياه وحوكمته.

13. تبدي الدول العربية في أهدافها المتعلقة بالتخفيف طموحًا معززًا. وتحدد مساهماتها المحددة وطنيًا الجديدة أو المُحدّثة جميعها تقريبًا الأهداف الإجمالية لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لسنة مستهدفة مشروطةً بدعم دولي و/أو غير مشروطة به، وأشار بعضها إلى أن الهدف أن يكون صافي الانبعاثات صفرًا. وتدابير التخفيف ذات الأولوية هي في الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل، والمباني، والصناعة، والزراعة، واستعمال الأراضي، وتغيير استعمال الأراضي والحراجة، وتحلية المياه، وإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي.

14. بينما يعكس اللجوء على الصعيد القُطري إلى نَهج من القاعدة إلى القمة في تقييم الاحتياجات ومعالجتها تنوع المنطقة، فإن النُهُج المتعددة البلدان والإقليمية يمكن أن تساعد على تحسين فرص الحصول على تمويل، لا سيما بالنسبة للدول الصغيرة، فضلًا عن المساعدة على اجتذاب مصادر تمويل جديدة. وتشمل القطاعات ذات الأولوية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته التي جرى تحديدها ما يلي:

أ. الزراعة للأمن الغذائي؛
ب. الموارد المائية وتحلية المياه؛
ج. إدارة المناطق الساحلية؛
د. الاستخدام المستدام لنُظُم التبريد؛
هـ. توسيع نطاق الطاقة المتجددة؛
و. برامج كفاءة الطاقة؛
ز. المباني المستدامة والخضراء؛
ح. تعزيز الخدمات الصحية؛
ط. قطاع السياحة.

باء. تدفقات تمويل العمل المناخي

15. تُقدّر تدفقات تمويل العمل المناخي إلى المنطقة بما يتراوح بين 3.6 و4.9 مليار دولار سنويًا، بالإضافة إلى ما بين 1.5 و2.5 مليار دولار من استثمارات القطاع الخاص الدولي في الطاقة المتجددة، ما يؤدي إلى ما مجموعه 5.1-7.4 مليار دولار سنويًا، ما يدل على وجود فجوة كبيرة بين التمويل المتاح والتمويل اللازم للتصدي لتغيّر المناخ في المنطقة[12].

16. تتركز تدفقات تمويل المناخ في خمس دول، على الرغم من أن هناك احتياجات جرى تحديدها في أنحاء المنطقة جميعها. ولا تتلقى البلدان الأقل نموًا في المنطقة العربية سوى 5 في المائة من تدفقات تمويل المناخ إلى المنطقة. وعلاوة على ذلك، تلقت المنطقة بين عامي 2013 و 2019 قروضًا أكثر بـ 8.5 مرات مما تلقت من منح وتلقت دعمًا للتخفيف أكثر بـ 3.5 مرات مما تلقت لإجراءات التكيّف.[13] وازدادت المنح المُستلمة لإجراءات التكيّف زيادة طفيفة في عام 2019 مقارنة بالفترة بين عامي 2013 و2018، ولكن لا تزال القروض غير الميسّرة الشكل الأكثر شيوعًا لتقديم الدعم، بينما الأدوات والمنح الأكثر تساهلًا، كتلك التي تقدمها صناديق المناخ، هي المطلوبة عمومًا للمساعدة على تلبية احتياجات التكيّف[14]. هكذا لا تزال المنطقة تعاني نقصًا في تمويل التكيّف.

17. تظل الدول العربية تواجه تحديات في الحصول على تمويل العمل المناخي، بما في ذلك اعتماد كيانات الوصول المباشر المحلية المناسبة والطبيعة الطويلة والمعقدة لعملية تطوير المشاريع والموافقة عليها. ونظرًا لأن 4 في المائة فقط من تمويل العمل المناخي يأتي من صناديق المناخ، تبقى هناك فرصة لزيادة فرص الحصول على تمويل منها بمعالجة الحواجز التي تخبرها المنطقة.

18. تتطلب الاحتياجات والأولويات التمويلية للدول العربية فيما يتعلق بالمنافع المصاحبة للتكيّف مع آثار تغيّر المناخ والتخفيف منها توفير تمويلٍ دوليٍ موسّع للمناخ. ومن شأن توفر مجموعة أكبر من مصادر الاستثمار المحتملة مواصلة توسيع نطاق تمويل العمل المناخي ونشره إلى جانب التمويل الدولي بشروط ميسّرة[15].

ثالثاً. الالتزام بالعمل المناخي

19. تساهم الدول العربية بنشاط، من خلال مجموعة المفاوضين العرب حول تغيّر المناخ، في صياغة القرارات والنتائج الرئيسية في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لتحقيق أهداف الاتفاقية وبروتوكول كيوتو وأهداف اتفاق باريس. وهي، كما مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، ملتزمة باتخاذ إجراءات مناخية جماعية على النحو المبين في الخطط والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، بما في ذلك بقيامها في عام 2009 بوضع وتنفيذ خطة العمل الإطارية العربية للتعامل مع قضايا تغيّر المناخ 2010-2020، وفي خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية التي تتضمن اعتبارات مناخية.

20. تعكس قرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الـ 32 الجهود الإقليمية الرامية إلى تعبئة التمويل اللازم لتسريع العمل المناخي. كما تعالج تغيّر المناخ كمسألة ذات أولوية المجالسُ الوزارية العربية الأخرى واللجان الحكومية الدولية العربية المتعلقة بالمياه والزراعة والكهرباء وخفض مخاطر الكوارث.

21. هناك إمكانية كبيرة لتعزيز العمل المناخي في الدول العربية، فمعظم البلدان تستفيد من مستويات تشميس هي الأعلى في العالم. وتدرك المنطقة المنافع الاجتماعية-الاقتصادية لنشر الطاقة المتجددة لغرض التكيّف والتخفيف، ويُنظر إليها على أنّها فرصة للتنويع الاقتصادي ولأنشطة جديدة في سلسلة القيمة ولنقل التكنولوجيا. ويتجلى ذلك في مشاريع ومبادرات رائدة كمثل أكبر محطة لتوليد الطاقة الشمسية المركّزة في العالم في ورزازات في المغرب ومبادرة "مدينة مصدر" في أبو ظبي، وهي أول مدينة في العالم خالية من الكربون والنفايات والسيارات. وبالإضافة إلى ذلك، حقق كل من الأردن وتونس ولبنان نجاحًا كبيرًا في توفير إمكانية الحصول الموثوق على الطاقة المتجددة على نطاق صغير لتمكين ريادة الأعمال النسائية في المجتمعات الريفية[16].

22. تعتمد الدول العربية بتزايد على العلوم لتوجيه سياسات الصمود أمام تغيّر المناخ وتوفير الأساس المنطقي لإعداد مشاريع وخطط التكيّف، بما في ذلك الإسقاطات والتحليلات الإقليمية التي تُولَّد في إطار المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية والتي رُفعت تقارير عنها إلى المجلس الوزاري العربي للمياه. وقد ساعدت مشاريع التكيّف المزارعين وعامة السكان في المنطقة على

مواجهة التحديات المتعلقة بندرة المياه والجفاف وتسرب المياه المالحة وارتفاع درجة الحرارة، مثلًا من خلال استخدام الطاقة الشمسية في الزراعة وإعادة استخدام مياه الصرف. وبالإضافة إلى ذلك، يُيسّر سد الفجوات المعرفية من خلال مبادرة ليما للمعارف الخاصة بالتكيّف مع تغيّر المناخ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديد الاحتياجات ومشاريع إقليمية قيد الإنشاء.

23. يجري تطوير التمويل المبتكر على المستوى القُطري من خلال طرح أولي للسندات الخضراء أطلقته مصر وتسهيلات تمويل المناخ التي اقترحها لبنان ومنظمات إقليمية. وتكتسب مقايضات الديون المناخية زخمًا كفرصة لإعادة توجيه التزامات الديون نحو الوفاء بالالتزامات المناخية. وقد حققت قصص النجاح هذه نتائج إيجابية، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم المُعزّز للبناء على هذه المشاريع والمبادرات وتوسيع نطاق انتشارها، لا سيما عن طريق تعبئة التمويل من صناديق المناخ الدولية.

رابعاً. الإطار الاستراتيجي

ألف.الهدف

24. تهدف استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته للفترة 2022-2030 إلى تعزيز الحصول على تمويل العمل المناخي وزيادة تعبئته لتلبية الاحتياجات المناخية والأهداف المناخية للمنطقة.

باء. الغايات

25. غايات الاستراتيجية هي:

أ. رفع سوية تمويل المناخ وجذب الاستثمارات المتعلقة بالمناخ في المنطقة؛
ب. تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية والنظامية لتعبئة تمويل العمل المناخي والحصول عليه؛
ج. خفض التحديات والحواجز التي تواجهها الدول العربية في الحصول على تمويل العمل المناخي من مصادر مختلفة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي؛
د. رفع سوية الحلول للتعاون المتعدد البلدان، مع مراعاة السياقات المحلية.

جيم. المبادئ الأساسية

26. الاستراتيجية:

أ. تقرّ بأن التمويل العام الدولي ينبغي أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل العمل المناخي، على أن تقوم المصادر المحلية والإقليمية بدور تكميلي؛
ب. تساهم في وضع السياسات ولا تفرض سياسات؛
ج. تقرّ بتنوع المنطقة وهي مبنية على هذا التنوع؛
د. تقر بغلبة احتياجات التكيّف والقدرة على الصمود في المنطقة؛
هـ. تقرّ بأنه رغم أن المنح مطلوبة عمومًا للمساعدة في تلبية احتياجات التكيّف، تهيمن القروض بشروط غير ميسّرة على تدفقات التمويل في المنطقة؛
و. تشجّع تقاسم المعارف والتعلُّم والمشاركة على الصعيد الإقليمي في شبكات إقليمية وعالمية للمساعدة على تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في السياسات المحلية.

دال. النتائج المتوقعة

27. يتحقق هدف الاستراتيجية من خلال:

أ. تعزيز الحصول على تمويل العمل المناخي من خلال قنوات متعددة؛
ب. زيادة تعبئة تمويل المناخ من مصادر مختلفة؛
ج. تعزيز القدرات الفردية والمؤسسية والنُظُمية لتمكين الحصول على التمويل الدولي العام للعمل المناخي على المستوى القُطري عبر الدول العربية الـ 22 جميعها؛
د. تشجيع تعميم مراعاة المناخ عبر القطاعات والسياسات المحلية؛
هـ. تطوير مجموعة من المشاريع المتعددة البلدان والعابرة للحدود وفقًا لاحتياجات المنطقة.

هاء. ركائز العمل

28. تتألف الاستراتيجية من مجالين استراتيجيين اثنين:

أ. تعزيز القدرة على الحصول على تمويل العمل المناخي؛
ب. تيسير تعبئة تمويل المناخ.

29. تغطي الاستراتيجية الفترة من عام 2022 إلى عام 2030. وتصنّف الإجراءات في كل مجال استراتيجي على أنها قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل لتيسير تحقيق النتائج المتوخاة بحلول عام 2030 (الشكل أدناه).

استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته

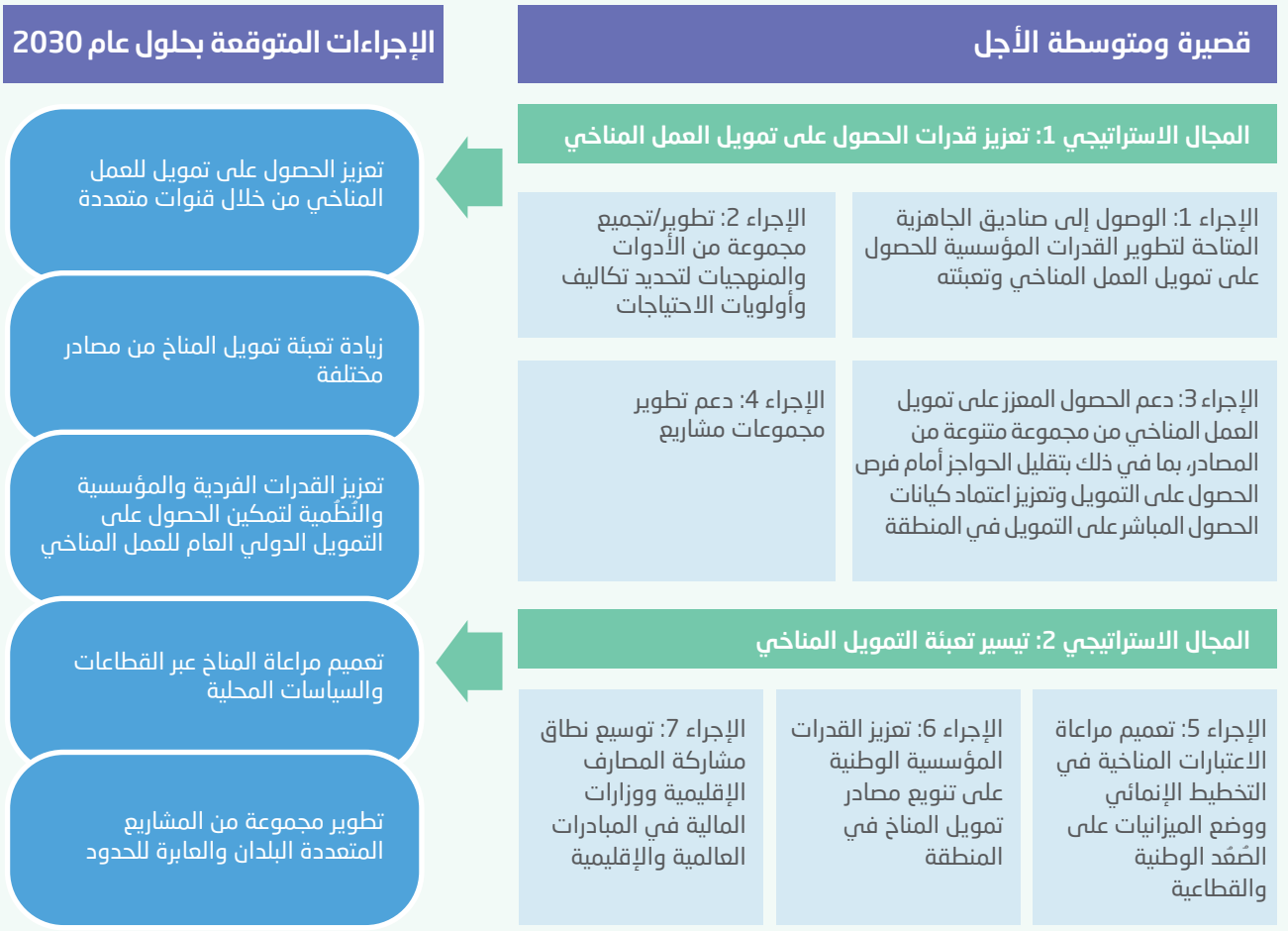

واو. الترتيبات المؤسسية

30. يوجه مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة تنفيذ عمليات الاستراتيجية وينسقها شركاء المشروع الذين ينفذون مشروع تمويل العمل المناخي على أساس الاحتياجات للدول العربية، وهم يتألفون من أمانة جامعة الدول العربية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا).

31. يكون شركاء المشروع مسؤولين عما يلي:

أ. إقامة شراكات مع المنظمات العالمية والإقليمية وكذلك المؤسسات العاملة على الصعيد المتعدد الأطراف والصعيد الثنائي لدعم تنفيذ الاستراتيجية؛

ب. التشاور مع الدول العربية والمجالس الوزارية والمنظمات الأخرى التي تخدم المنطقة لتنسيق وضمان التكامل مع الأعمال الأخرى التي يجري القيام بها بشأن الحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته في المنطقة بغية دعم تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية؛

ج. إنشاء وتعبئة الموارد البشرية والمالية لتنفيذ الأنشطة المحددة في المجالات الاستراتيجية؛

د. تنسيق عمليات الاستراتيجية والإشراف عليها، بما في ذلك المساهمة في تنفيذها؛

هـ. رصد تنفيذ الاستراتيجية وتقديم التقارير عنه، بما في ذلك تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة.

32. يدعم شركاء المشروع الدول العربية في تنفيذ الاستراتيجية من خلال الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في القاهرة؛ ومركز التعاون الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب آسيا في دبي؛ والمركز العربي لسياسات تغيّر المناخ في الإسكوا في بيروت.

خامساً. مجالات العمل التعاوني الاستراتيجية

ألف.المجال الاستراتيجي 1. تعزيز قدرات الحصول على تمويل العمل المناخي

33. هناك فرصة لزيادة الحصول على تمويل من صناديق المناخ المتعددة الأطراف وغيرها من مصادر تمويل المناخ من خلال معالجة بعض الثغرات والحواجز في المعارف والبيانات والمهارات الملائمة التي تخبُرها المنطقة وفي الوقت نفسه تعزيز القدرات القُطرية. ويمكن استكشاف سُبُل تجميع الموارد لمعالجة الثغرات في المعارف والبيانات والحواجز المشتركة على الصُعُد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية بين البلدان المتجاورة.

الإجراء 1. الحصول على أموال الجاهزية المتاحة لتطوير القدرات المؤسسية للحصول على أموال تمويل العمل المناخي وتعبئته

الأساس المنطقي

34. أنشأت معظم الدول العربية لجانًا مشتركة بين الوكالات لتنسيق المسائل المتعلقة بتغيّر المناخ. غير أن الدول لم تستفد جميعها من أموال الجاهزية التي تقدمها كيانات متعددة الأطراف وثنائية لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية على الحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته. ولذا، من الضروري تمكين الدول من الوصول إلى صناديق الجاهزية، ما قد يؤدي إلى تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة أو وضع ترتيبات مؤسسية جديدة.

الأنشطة

أ. تحديد سُبُل الحصول على تمويل من صناديق الجاهزية على مدى السنوات الخمس الماضية والموارد المتاحة من مصادر مختلفة لكل دولة عربية؛

ب. وضع خطط قُطرية متعددة السنوات بطريقة منسّقة لاستخدام صناديق الجاهزية. والهدف من هذه الخطط، التي ينبغي أن يتراوح طولها بين صفحة واحدة وصفحتين، تيسير تخطيط البلدان لاستخدام أموال الجاهزية على مدى سنوات متعددة عبر الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف بالتنسيق مع النظراء على المستوى القُطري؛

ج. استخدام أموال الجاهزية المتاحة لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية والإقليمية المنخرطة في العمل المناخي والتمويل المناخي، وتطوير مجموعات مشاريع؛

د. ترشيح شركاء تنفيذ من المنطقة العربية، حسب الاقتضاء، للتعاون وتعزيز الشراكات الإقليمية ودعم التعلُّم من الأقران بين الدول فيما يتعلق بالحصول على منح الجاهزية؛

هـ. تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في الحصول على دعم الجاهزية وتعزيز القدرات المؤسسية في المنتديات الإقليمية والعالمية.

المعالم

أ. تضع الدول العربية جميعها بحلول نهاية عام 2025 خططًا متعددة السنوات لاستخدام أموال الجاهزية من مصدر واحد أو أكثر؛

ب. تكون الدول العربية جميعها قد قدّمت بحلول نهاية عام 2028 طلبات جاهزية أو تكون في طور الإعداد لذلك؛

ج. بحلول عام 2030، تكون الدول العربية جميعها التي طلبت الدعم قد تلقت تمويلًا من صناديق الجاهزية أو تلقت موافقات على ذلك.

الإجراء 2. تطوير/تجميع مجموعة من الأدوات والمنهجيات لتحديد تكاليف وأولويات الاحتياجات

الأساس المنطقي

35. يوجه تحديد تكاليف وأولويات الاحتياجات تطوير مجموعات المشاريع. ولم تقدّر دول عربية كثيرة بعدُ احتياجاتها من التمويل للعمل المناخي، كما أنه لم تنشر غير القليل من الدول تقديرات دقيقة لتكاليف القطاعات أو البرامج أو المشاريع. وذلك واضح على نحو خاص في تقدير تكاليف احتياجات التكيّف، التي يصعب تحديدها. وبسبب اختلاف منهجيات ونُهُج تقييم احتياجات تمويل العمل المناخي وتحديد تكلفته، هناك حاجة إلى بناء القدرات على أساس مبادئ توجيهية ومنهجيات ونُهُج ملائمة على الصعيد الإقليمي. ويمكن الشروع في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة ومنظمات البحوث الإقليمية ومراكز الفكر.

الأنشطة

أ. تجميع مجموعات أدوات من مصادر ملائمة لتقييم احتياجات تمويل العمل المناخي وتقدير تكاليفه، بما في ذلك تحديد احتياجات الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات من مصادر تمويل العمل المناخ؛

ب. تنظيم وعقد ورش عمل تدريبية للدول العربية حول تقدير الاحتياجات وتحديد تكاليفها وأولوياتها. وينبغي أن يعتمد التدريب على المبادرات والبرامج القائمة حاليًا، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، مثلًا من خلال شراكة المساهمات المحددة وطنيًا أو المركز الأفريقي أو برنامج الدعم العالمي لخطط التكيّف الوطنية؛

ج. إشراك المنظمات الإقليمية والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر في تطوير منصة بيانات ومعلومات عن تمويل العمل المناخي.

المعالم

أ. قيام شركاء المشروع بالتعاون مع الشبكات القائمة بحلول نهاية عام 2025 بتوفير مجموعة أدوات من مصادر ملائمة لتقدير الاحتياجات وتحديد التكاليف والأولويات وإتاحتها للدول العربية وعقد ورشتين تدريبيتين بحلول نهاية عام 2028؛

ب. إنشاء شركاء المشروع بحلول نهاية عام 2028 منصة بيانات ومعلومات تمويل العمل المناخي.

الإجراء 3. دعم الحصول المعزز على تمويل العمل المناخي من مجموعة متنوعة من المصادر، بما في ذلك بتقليل الحواجز أمام فرص الحصول على التمويل وتعزيز اعتماد كيانات الحصول المباشر على التمويل في المنطقة

الأساس المنطقي

36. للحصول على التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر، على البلدان استخدام كيانات معتمدة من خلال تلبية المعايير القانونية والائتمانية التي تعتمدها مجالس إدارات الصناديق. وتواجه الكيانات التي لديها إمكانية الحصول على الاعتماد والتي يمكنها بالتالي توسيع وتنويع خيارات الكيانات المعتمدة في المنطقة تحديات إضافية في الإيفاء بمتطلبات الاعتماد، كما أن عملية تقديم الوثائق والامتثال للمعايير المطلوبة تثني الكيانات الوطنية والإقليمية عن تقديم مقترحات اعتماد لأنها تتطلب موظفين متخصصين لا يتوفر مثلهم لدى العديد من الكيانات.

الأنشطة

أ. تحدد الدول العربية وترشح كيانات وطنية و/أو إقليمية محتملة يمكنها الحصول مباشرة على التمويل من كيانات ثنائية ومتعددة الأطراف؛

ب. تستفيد الدول العربية، بدعم من شركاء المشروع وممثلي الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك من دعم الجاهزية بغية تعزيز قدرات كيانات الحصول المباشر على التمويل في المنطقة، وذلك من خلال تحليل الثغرات المؤسسية لمقدمي الطلبات مقابل المعايير الائتمانية والضمانات وسياسات الامتثال التي تعتمدها الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف وتوفير التدريب المنظّم لمعالجة هذه الثغرات؛

ج. يوفر شركاء المشروع تدريبًا منظّما وعمليًا على المعايير الائتمانية والضمانات وسياسات الامتثال ومجالات الثغرات التي يحددها تحليل الثغرات المؤسسية، بما في ذلك من خلال التعلُّم من الأقران.

المعالم

أ. مضاعفة عدد الكيانات الوطنية أو الإقليمية التي حُدّدت للاعتماد لدى صندوق المناخ الأخضر و/أو صندوق التكيّف بحلول نهاية عام 2028؛

ب. قيام ما لا يقل عن 11 كيانًا، أي نصف

الدول العربية على الأقل بحلول نهاية عام 2028 بإجراء تحليل للثغرات المؤسسية والشروع في إجراءات طلب الاعتماد.

الإجراء 4. دعم تطوير مجموعات مشاريع

الأساس المنطقي

37. تتطلب تلبية الكثير من الاحتياجات التي تحددها البلدان، لا سيما فيما يتعلق بالتكيّف، منحًا أو مصادر تمويل ميسّرة. ويمكن أن يساعد تحسين الوصول إلى مصادر ميسرة لتمويل العمل المناخي على تلبية الاحتياجات ورفع سوية تعبئة التمويل الخاص من مصادر محلية وإقليمية ودولية. ويمكن أن ييسر إعداد مجموعات مشاريع واضحة الحصول على الأموال.

الأنشطة

أ. دعم البلدان في تحديد الاحتياجات ذات الأولوية من خلال تقييم قابلية التأثر الاجتماعي-الاقتصادي والبيئي، وتقييم الأثر وغير ذلك من الأدوات العلمية والقائمة على الأدلة التي توفر الأساس المنطقي للعمل المناخي، وذلك لتبرير أهلية المشاريع الوطنية والإقليمية لتمويل العمل المناخي؛

ب. تحديد وتشجيع شركاء المشروع على التنسيق مع صناديق المناخ لتنظيم حوارات برامجية إقليمية تستهدف الدول العربية لدعمها في بناء قدرات تعبئة الموارد المالية من خلال توفير الأدوات والموارد على المستوى القُطري لدعم تنفيذ المشاريع الإقليمية أو المتعددة البلدان تنفيذاً محددًا بالسياق؛

ج. تقديم مجموعة من المشاريع الإقليمية أو المتعددة البلدان المحتملة التي تستجيب للتحديات المناخية المشتركة التي تواجهها الدول العربية على المستوى العابر للحدود أو الإقليمي أو دون الإقليمي لينظر فيها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة؛

د. المشاركة والمساهمة، بدعم من شركاء المشروع، في برامج التدريب العملي لدعم تطوير قدرات إعداد مقترحات المشاريع والبرامج في القطاعات ذات الأولوية، بما في ذلك تحديد فرص الاستفادة من التمويل الخاص.

المعالم

أ. التوصل في نهاية عام 2025، إلى توحيد المعلومات عن صناديق المناخ ونوافذ التمويل التي تنطبق على الدول العربية وعن إجراءاتها ومعايير الأهلية لها لتمكين الحصول على التمويل منها؛

ب. تطوير خمسة بلدان على الأقل، بحلول نهاية عام 2028، مجموعة مشاريع بما في ذلك مشروع واحد على الأقل يقدَّم إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة للنظر فيه.

باء. المجال الاستراتيجي 2: تيسير تعبئة التمويل المناخي

38. لا تزال تدفقات التمويل إلى المنطقة العربية أقل بكثير مما هو مطلوب. وتشير مقارنة مستويات تدفقات التمويل الدولي العام والخاص إلى الدول العربية بالاحتياجات التي حُددت تكاليفها في التقارير الوطنية العربية المقدّمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ إلى وجود فجوة مالية كبيرة. ولذا فإن تيسير تعبئة تمويل المناخ في أنحاء المنطقة جميعها ضروري لتلبية احتياجاتها.

الإجراء 5. تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي ووضع الميزانيات على الصُعُد الوطنية والقطاعية

الأساس المنطقي

39. تتطلب تعبئة الموارد بشكل منهجي وعلى نطاق واسع تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في التخطيط الإنمائي ووضع الميزانيات على الصُعُد الوطنية والقطاعية. ويمكن لذلك أن ييسر تحديد أولويات المشاريع ويشجع المبادرات الشاملة العابرة للقطاعات ويخفف من إجهاد الموارد العامة الشحيحة، كما يمكن أن يساعد أيضًا في توضيح متى تكون هناك حاجة إلى منح أو إلى تمويل ميسّر للغاية، ومتى يمكن أن تكون أدوات أخرى، أبرزها القروض غير الميسّرة أو الأدوات السياساتية، أنسب لتحقيق الطموحات الوطنية.

الأنشطة

أ. يُعِدّ شركاء المشروع مجموعات أدوات وأدلة حول نُهُج تشمل الحكومة بأكملها وتدمج سياسات المناخ في خطط التنمية وعملية الميزانية؛

ب. تعزيز القدرات على التخطيط المتكامل للحكومة بأكملها وبرامج المزينة المتوافقة مع العمل المناخي التي يمكن أن تدعم تطوير مجموعة المشاريع؛

ج. إنشاء نُظُم وطنية لتتبُّع الإنفاق على العمل المناخي؛

د. تعزيز التعاون عبر الوزارات المسؤولة عن تغيّر المناخ والتخطيط الإنمائي الوطني لتيسير تبادل البيانات لتقييم الاحتياجات ومواءمة المواقف في المنتديات الدولية؛

هـ. تيسير نُهُج تصاعدية من الأسفل إلى الأعلى وإشراك أصحاب المصلحة في زيادة الوعي العام وتحديد ومعالجة الاحتياجات المتنوعة للمجتمعات المحلية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالنساء والفئات الهشة.

المعالم

أ. وضع واستخدام المبادئ التوجيهية للنُهُج التي تنتظم من خلالها الحكومة بأكملها بحلول نهاية عام 2028؛

ب. شروع خمسة دول على الأقل بحلول نهاية عام 2028 في إطلاق نُظُم وطنية لتتبُّع الإنفاق على العمل المناخي.

الإجراء 6. تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على تنويع مصادر تمويل المناخ في المنطقة

الأساس المنطقي

40. تتطلب معالجة احتياجات وأولويات التخفيف والتكيّف للدول العربية رفع سوية التمويل الدولي للعمل المناخي والتمويل التكميلي لهذا العمل من مصادر محلية عامة و/أو خاصة. ولذا، يجب مثاليًا أن تشمل مجموعة المشاريع التي توضع مشاريع تُموّل من القطاعين العام والخاص ومن مصادر دولية ومحلية. ويمكن للمصارف الخضراء والخدمات المصرفية الإسلامية أن تلعب دورًا هامًا في حشد التمويل، بما في ذلك بالعملة المحلية.

41. يمكن أن يساعد الدعم الموجه في توسيع المنتجات المالية والمصرفية التي تتماشى مع الأهداف الوطنية للعمل المناخي. وقد تيسّر التعاريف أو التصانيف الموحدة للمناخ والتمويل المستدام نمو أسواق رأس المال المحلية للسندات الخضراء وغيرها من الأدوات المالية الناشئة. وعندما تقترن هذه الأدوات بالمزيد من الإفصاح، يمكنها أن تيسّر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاضعة للفحص المتعلق بالعمل المناخي من جانب شركات أم موجودة في الأسواق الخارجية.

الأنشطة

أ. دعم إعداد الاستراتيجيات المالية أو خرائط الطرق الوطنية لتخضير التمويل؛

ب. تحديد استراتيجيات لدمج مخاطر المناخ والفرص المتاحة في قرارات الاستثمار؛

ج. توحيد تعاريف أو تصانيف العمل المناخي والتمويل المستدام لتيسير نمو أسواق رأس المال المحلية والمنتجات المصرفية الخضراء؛

د. توفير دعم من القطاع العام بهدف توسيع نطاق المنتجات المالية والمصرفية التي تتوافق مع أهداف العمل المناخي الوطنية المتاحة لمجموعات أصحاب المصلحة؛

هـ. تبادل خبرات استخدام الأدوات المالية؛

و. عقد حوارات مع الشركاء كمنتدى لمزاوجة مطوري المشاريع مع الممولين لدعم مجموعة مشاريع وبرامج محتملة.

المعالم

أ. عقد منتدى إقليمي للاستثمار في المناخ برعاية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة قبل عام 2030؛

ب. وضع ما لا يقل عن خمس استراتيجيات مالية أو خرائط طريق وطنية للسعي إلى التمويل المناخي على المستوى الوطني أو القطاعي بحلول نهاية عام 2028.

الإجراء 7. توسيع نطاق مشاركة المصارف الإقليمية ووزارات المالية في المبادرات العالمية والإقليمية

الأساس المنطقي

42. بوسع وزارات المالية والمصارف المركزية ووكالات الائتمان أن تؤدي دورًا هامًا في تعبئة التمويل المناخي العام والخاص والحصول عليه، بما في ذلك عن طريق التخفيف من المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، ودعم وضع المعايير الدولية، ووضع تدابير سياساتية لضمان الانتقال العادل والمنصف نحو نمو منخفض الانبعاثات وقادر على الصمود في وجه تغيّر المناخ. ولدى منظمات مثل تحالف وزراء المالية للعمل المناخي، وشبكة تخضير النظام المالي، والتحالف المالي الأفريقي المعني

بتغيّر المناخ، وشبكة الضمانات الأورومتوسطية، مجالات تركيز متعددة، ويمكن للمؤسسات في الدول العربية أن تختار الانخراط في مسارات العمل الأكثر أهمية لها. وتوفر هذه المبادرات التوجيه الفني وتيسّر التبادل والمشاركة القيّمة بين الأقران، وتقود بعضها دول عربية، ما يرسل إشارة إيجابية قد تساعد على اجتذاب دعم إضافي.

الأنشطة

أ. زيادة وعي الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية العامة والخاصة للمبادرات العالمية والإقليمية القائمة مثل تحالف وزراء المالية للعمل المناخي، وشبكة تخضير النظام المالي، والتحالف المالي الأفريقي المعني بتغيّر المناخ، وشبكة الضمانات الأورومتوسطية؛

ب. تشجيع المشاركة في مثل هذه المبادرات العالمية والإقليمية، لا سيما في مسارات عملها المتعلقة بالعمل المناخي؛

ج. الانخراط مع المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية ووكالات ضمان الائتمان وغيرها من أصحاب المصلحة الائتمانيين لزيادة انخراطهم في مجال تغيّر المناخ والتمويل ومعرفتهم بهما؛

د. تمكين التدخلات والدعم الموجه لتمتين توفير التمويل الخاص للعمل المناخي في أسواق رأس المال المحلية، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال نُهُج اشتمالية تتوجه إلى النساء والفئات الهشّة؛

هـ. صياغة سياسات ولوائح تنظيمية لإدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة وعمليات الإفصاح للشركات.

المعالم

أ. خمس دول عربية على الأقل تصبح أعضاء في تحالف وزراء المالية للعمل المناخي وشبكة تخضير النظام المالي بحلول نهاية عام 2030؛

ب. خمس مؤسسات عامة أو خاصة في المنطقة العربية تشارك بحلول نهاية عام 2030 في شبكة مهنية واحدة أو أكثر منخرطة في توفير بيئة مواتية لتعبئة التمويل للعمل المناخي.

الحواشي

1 القرار CP.23/6، الفقرة 10 والقرار CP.264/4، الفقرة 22.

2 الدول العربية الـ 22 هي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، عُمان، دولة فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

3 يمكن الرجوع إلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة 602 – 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021، متاح على http://www.lasportal.org/ar/councils/ministerialcouncil/Documents/%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-32.pdf.

4 متاح على https://unfccc.int/sites/default/files/resource/UNFCCC_NBF_TA_AS_final.pdf.

5 يرد مزيد من المعلومات في الفصل الثاني. ألف-باء من التقييم الفني.

6 كما في الحاشية 5 أعلاه.

7 كما في الحاشية 5 أعلاه.

8 كما في الحاشية 5 أعلاه.

9 يمكن الرجوع إلى وثيقة الإسكوا E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.10. متاحة على https://archive.unescwa.org/publications/im-pact-covid-19-money-metric-poverty-arab-countries.

10 Stepanya, A., Abaiyan, G, Ndoye, A. and Alnasaa, M. 2019. Enhancing the Role of SMEs in the، Arab World —Some Key Consider-ations. November 2019 متاح على https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/12/13/Enhancing-the-Role-of-SMEs-in-the-Arab-World-Some-Key-Considerations-48873.

11 يرد المزيد من المعلومات في الفصل الثالث من التقييم الفني.

12 استنادا إلى بيانات للأعوام 2013-2018.

13 وضعت الإسكوا الأرقام باستخدام قواعد بيانات تمويل التنمية المتعلقة بالمناخ التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD-DAC) بناءً على البيانات المنشورة في حزيران/يونيو 2021.

14 يرد مزيد من المعلومات في الفصل الثاني. رابعا من التقييم التقني.

15 يرد مزيد من المعلومات في الفصل الثاني. خامسا من التقييم الفني.

16 يمكن الرجوع إلى www.unescwa.org/regend.